المعلول لزمه بحكم التعيين كله انتفى المعلول اقتضت العلة التامة اما بذاتها او ببعض جهات تأثيرها واكثر الحكم بقوله ولو بغير الفاعل لانه قد يتوهم ان المعدوم من الغير الفاعل كالحركة فقد تنعدم اجزاؤها مع بقاء العلة بتمامها لكونها بحسب ذاتها على التجدد والانصرام بمعنى ان ذاتها تقتضي عدم كل جزء بعد الوجود وان بقيت علته وتنصلح على حقيقة الحال بجنايا الحركة **فان قيل** كل من العدم نفي محض لا ثبوت له فكيف يكون اثرا **قلنا** بل عدم مضاف لا يمتنع كون احدهما محتاجا والاخر محتاجا اليه وهذا المعنى المعلولية والعلية هنا لا للتأثير والتأثر واذا ثبت ان وجود الممكن يفتقر في الوجود الى علة وعدمه الى عدم علته ظهر ان الفاعل طرفي الممكن اعني وجوده وعدمه واحد يجب بوجوده وجوده وبعدمه عدمه اما عدمه السابق فعدمه السابق بمعنى ان عدم عدم الحادث محتاج الى عدم حدوث فاعله بجميع جهات التأثير واما عدمه اللاحق بمعنى انه زوال وجوده محتاج الى زوال وجود الفاعل بجميع جهات التأثير **فان قيل** ما ذكر من انعدام المعلول عند انعدام العلة باطل لانا نشاهد بقاء الابن بعد الاب والبناء بعد البناء وسخونة الماء بعد النار **قلنا** ذلك في العلل المعدة ونحن هنا في العلل الموثرة فالاب بالنسبة الى الابن ليس الا معد المادة لقبول الصورة وانما تأثيره بحركات وافعال تفضي الى ذلك وينعدم بانعدام قصده ومباشرته وعلى هذا فقياس الا مثلة فان وجود البناء انما يؤثر في حركات تفضي الى ضم اجزاء البناء بعضها الى بعض ووجوده انما هو اثر للتمسك المعلول ليبس العنصر هذا على رأي الفلاسفة واما على رأي المتكلمين باستناد الكل الى الواجب بطريق الاختيار ونعلق الارادة بالامر **قوله** والموثر في الوجود قد يكون هو الموثر في البقاء كما في تشكيل الماء وقد يكون غيره كما في الشاشتغال واستمرارها بمعونة الاسباب المبقاة **شرح** يريد ان ما يفيد وجود الشيء قد يفيد بقاوه وقد يفيد افتقاره الى امر اخر وهذا انما يقال ان علة الحدوث غير علة

البقا

البقاء كما في النار يفيد الاشتعال ثم يفتقر بقاء الاشتعال الى استمراره المماسة واستمرارها معلولا لا له بسبب **قوله المبحث الثالث** وحدة المعلول بالشخص يوجب وحدة الفاعل خلافا لبعض المعتزلة وبالعكس خلافا للفلاسفة حيث منعوا صدور الكثير عن الواحد الحقيقي اما الاول فلان الشخص لو علل بمستقلين لاحتاج الى كل لعليتها واستغنى عنها لعلية اخرى ولانه اما ان يحتاج الى كل منها فيكون جزء علة او لا احدهما فقط فتكون هي العلة بخلاف النوع فان المحتاج الى كل منهما فرد مغاير للمحتاج الى الاخرى كافراد الحقيقة الواقعة بتبيان متعددة بالعرض بعينه الى علة بعينها وفرد ما الى علة ما مع امتناع الاجتماع والنوع علة ما مع وجوده لا اجتماع نظرا الى تعدد افراده **شرح** يريد ان الواحد الشخصي لا يكون معلولا بعلتين يستقل كل منهما بالجاد خلافا لبعض المعتزلة والواحد من جميع الوجوه لا يلزم ان يكون معلوله واحدا بل يكون كثيرا خلافا للفلاسفة حيث ذهبوا الى ان الواحد الحقيقي من غير تعدد لشروط والالات واختلاف جهات واعتبارات لا يكون علة الا لمعلول واحد اما الاول فانه لا يلزم احتياجه الى كل من العلتين لكونه علة واستغناؤه عن كل منهما لكون الاخرى مستقلة بالعلية الثاني انه لو توقف على كل منهما لم يكن شيء منها علة مستقلة بل جزء علة لان معنى استقلال العلة ان لا يتوقف في التأثير الى شيء اخر وان توقف على احدهما فقط كانت هي العلة دون الاخر وان لم يتوقف على شيء منهما لم يكن شيء منها علة وهذا بخلاف الواحد بالنوع فانه لا يمتنع اجتماع العلتين عليه بمعنى ان يقع بعض افراده بهذه وبعضها بتلك فيكون المحتاج الى كل منهما امرا مغايرا للمحتاج الى الاخرى وحينئذ لا يلزم احتياج شيء الى شيء واستغناؤه عنه بعينه ولا يلزم من احتياج النوع الى كل من العلتين عدم استقلاله بالعلية لعدم دوران الجزء بأنا الحرارة التي يقع بعضها

Copyright © King Saud University